

زكاة الزيتون

د/ سلمان نصر الداية (*)

محتوى البحث :

تضمن هذا البحث مقدمة، ومطلباً واحداً، وخاتمة. أما المقدمة فجعلتها في الحديث عن فضل الزكاة ، والترهيب من منع إخراجها لغير عذر . وأما مطلب البحث فجعلته في حكم زكاة الزيتون ، ومذاهب العلماء فيها ، وأدلة كل مذهب ، ومناقشات وجه الاستدلال منها . وأما خاتمة البحث : فجعلته في المذهب الراجح ، مع ذكر مسوغات الرجح .

The content of the search :

A front becomes responsible for this search , and one demand , and an end .

The introduction : Vjaltha preferred to talk about Zakat and intimidation to prevent them non-excusable .

The demand for research : a provision into a Zakat olives, and doctrines of scientists, and evidence of every denomination, and the discussions inferred.

The conclusion of research : into a doctrine of superiority, with the justification Rajeh .

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد ...

(*) الأستاذ المساعد في الفقه وأصوله، في الجامعة الإسلامية.

قال الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ... ﴾ (١). فكانت الزكاة طهيرة للنفس من أرجاس الذنوب ، وتركيبية لها من رذالة الشح . يؤكد ذلك ما روى ابن عباس ؓ في قوله تعالى: ﴿ وَأَخْرُوجُوا اعْتَزَلُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾ (٢) قال : " نزلت في قوم كانوا قد تخلفوا عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، ثم نَمُوا على ذلك ، وقالوا : نكون في الكُنْ والظلال مع النساء ، ورسول الله وأصحابه في الجهاد ، والله لنوثقن أنفسنا بسواري المسجد ، فلما رجع رسول الله ﷺ بهم فرأهم ، فقال : (من هؤلاء ؟) ، قالوا: هؤلاء تخلفوا عنك ، فعاهدوا الله أن لا يُطلقوا أنفسهم حتى تكون أنت الذي تطلقهم وترضى عنهم ، فقال النبي ﷺ : (وأنا أقسم بالله لا أطلقهم ولا أعذرهم حتى أومرَ بإطلاقهم ، رغبوا عني وتخلفوا عن الغزو مع المسلمين) ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، فلما أطلقهم قالوا: يا رسول الله ، هذه أموالنا التي خَلَفْتَنَا عنك ، فتصدق بها عنا، وطهرنا ، واستغفر لنا ، فقال : (ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئاً) ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا... ﴾ . وقال ابن عباس : " كانوا عشرة رهط " (٣) .

والزكاة صون للمال من الشر والهلكة ، وسبيل إلى نمائه ، وزيادة بركته ، فعن جابر بن عبد الله ؓ قال : قال رجل : (يا رسول الله ، أرأيت لو أدى الرجل زكاة ماله فقال رسول الله ﷺ : (من أدى زكاة ماله فقد ذهب عنه شره أي شر ماله) (٤) . وقد قال الله تعالى من قبل : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ

(١) سورة التوبة آية (١٠٣) .

(٢) سورة التوبة آية (١٠٢) .

(٣) انظر : السيوطي / لباب النقول في أسباب النزول (ص ١٤٩) .

(٤) أخرجه : الطبراني / المعجم الأوسط (باب من يعرف بالكنى وغير ذلك) (١٦١/٢) رقم (١٥٧٩) واللفظ له ؛ وابن خزيمة / صحيحه (كتاب الزكاة ، باب بيعة الإمام للناس على إيتاء الزكاة) (١٣/٤) رقم (٢٢٥٨) ؛ صحيحه الألباني / للترغيب والترهيب (٤٥٨/١) .

الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿١﴾ ، وقال جل من قائل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَنَابِلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢﴾ .

وعن أبي هريرة ؓ عن رسول الله ﷺ قال : (مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا وَمَا تَوَاضَعُ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ) (٣) .

وقد توعّد الله تعالى من منعها بالنار ، والابتلاء المهلك ، ومحق البركة ، فعن أنس بن مالك ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : (مانع الزكاة يوم القيامة في النار) (٤) .

وعن بريدة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: (ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين) (٥) .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : (يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُتْرَكُوهُنَّ لَمْ تَظْهَرْ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا إِلَّا فَشًا فِيهِمُ الطَّاعُونَ وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ

(١) سورة البقرة / آية (٢٧٦) .

(٢) سورة البقرة / آية (٢٦١)

(٣) أخرجه مسلم / صحيحه (كتاب البر والصلة ، باب استحباب العفو والتواضع) (٤/

٢٠٠١) رقم (٢٠٢٩) ؛ الترمذي / صحيحه (كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في

التواضع) (٣٧٦/٤) رقم (٢٠٢٩) ؛ أحمد / مسنده (٢٣٥/٢) رقم (٧٢٠٥) ؛ ابن

خزيمة / صحيحه (كتاب الزكاة ، باب ذكر نماء المال بالصدقة) (٩٧/٤) رقم (٢٤٣٨) .

(٤) أخرجه الطبراني / المعجم الصغير (١٤٥/٢) رقم (٩٣٥) ؛ وصحه الألباني : انظر

صحيح الترغيب والترهيب (٤٦٧/١) .

(٥) أخرجه الطبراني / المعجم الأوسط (٤٠/٧) رقم (٦٧٨٨) .

وَسِدَّةِ الْمُتُونَةِ وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنَعُوا لِقَطْرِ
مِنَ السَّمَاءِ وَلَوْ لَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا ، وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللَّهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ إِلَّا سَلَّطَ
اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَنُوتًا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَمَا لَمْ تَحْكَمْ أَلْمَتُهُمْ
بِكِتَابِ اللَّهِ وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمِ بَيْنَهُمْ ﴿ ١ ﴾ .

وإن مما أنعم الله تعالى على عباده الحب والشمر ، ومن جملة تلك
الثمرة المباركة التي ذكرت في القرآن الكريم في غير موضع ، وهي ثمرة
الزيتون .

قال تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا
مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ
زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ
يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٢)
وقال سبحانه : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ، وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (٣) .

وقد اختلف العلماء في حكم تركيبها ، ولما كنت ابن بلد الزيتون
(فلسطين) ، فقد حفزني هذا أن أستكشف الحكم الصحيح في زكاتها ، فقامت
أستقرأ الأدلة ومذاهب العلماء في المسألة ، راجياً أن أوفق إلى الحق ، والله
الهادي إلى سواء السبيل .

(١) أخرجه ابن ماجه / سننه (كتاب الفتن ، باب العقوبات) (١٣٣٢/٢) رقم (٤٠١٩) ؛

الحاكم / المستدرک (کتاب الفتن والملاحم) (٥٨٣/٤) رقم (٨٦٢٣) ؛ الطبراني /

المعجم الأوسط (٦١/٥) رقم (٤٦٧١) ؛ قال الألباني : صحيح ،

انظر : صحيح الترغيب والترهيب (٤٦٨/١) .

(٢) سورة النور / آية (٣٥) .

(٣) سورة التين / آية (١ ، ٢) .

حكم زكاة الزيتون

ثمة أصناف من الأموال تجب فيها الزكاة على الجملة ؛ اتفق العلماء على تركية بعضها واختلفوا في أخرى .

أما الذي اتفقوا عليه ؛ فصنفان من المعدن : الذهب والفضة ، غير الحلبي فإنه مختلف فيه . وثلاثة أصناف من الحيوان : الإبل والبقر والغنم . وصنفان من الحبوب : الحنطة والشعير . وصنفان من الثمر : التمر والزبيب ^(١) . والحب والتمر هو موضع اهتمامنا ؛ لتعلق الزيتون بهما .

واختلف العلماء في غير القمح ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، وتباينت اجتهاداتهم فيه ، فمن قائل : إن الزكاة تنحصر في هذه الأربعة : منهم ابن أبي ليلى ، والثوري ، وابن المبارك ، وأحمد في رواية ، والظاهرية ^(٢) .

ومن قائل : إن الزكاة تجب في جميع المدخر المققات من النبات ، وهو مالك والشافعي ^(٣) .

ومن قائل : إن الزكاة تجب في كل الحبوب ، ولو لم تكن قوتاً ، وتجب في كل ثمر يكال ويدخر ، وهو قول أحمد في رواية هي المذهب عند الحنابلة ؛ وقول أبي يوسف ، ومحمد ، صاحب أبي حنيفة ^(٤) .

(١) انظر : ابن رشد / بداية المجتهد (٨٠/٣) .

(٢) انظر : ابن حزم / المحلى (٢٠٩/٥) .

(٣) انظر : الكاندهلوي / أوجز المسالك إلى موطأ مالك (٤٣/٦) ؛ ابن رشد / بداية المجتهد (٨٠/٣) ؛ ابن عبد البر / الاستنكار (٢٥٢/٩) ؛ الباجي / المنقى (١٦٣/٢) ؛ الشافعي / الأم (٤٠/٢) ؛ النووي / المجموع (٤١٠/٥) ؛ البيهقي / معرفة السنن والآثار (٦/١١٨) .

(٤) انظر : الجصاص / أحكام القرآن (١٧٦/٤) .

قال ابن قدامة : " الزكاة تجب فيمن جمع هذه الأوصاف : الكيل ، والبقاء ، واليبس من الحبوب والثمار مما يُنبته الآدميون ، سواء كان قوتاً كالحنطة ، أو من القطنيات كالباقلاء ، أو الأباذير كالكمسفرة ، والكمون ، أو البزور كبزر الكتان ، وتجب - أيضاً - فيمن جمع هذه الأوصاف في الثمار ، كالتمر والزبيب ، لا للفواكه ولا للخضر " (١) .

ومنهم من قال : إن الزكاة تجب في كل ما تخرجه الأرض ما عدا الحشيش ، والحطب ، والقصب ، وهو قول أبي حنيفة (٢) .

سبب الخلاف :

أما عن الخلاف بين مَنْ قَصَرَ الزكاة على الأصناف المجمع عليها ، وبين مَنْ عَدَّاهَا إلى المدخر المقتات ، فسببه هو اختلافهم في تعلق الزكاة بهذه الأصناف الأربعة ، هل هو لعينها ، أو لعلة فيها هي الاقتيات ؛ فمن قال : لعينها ، قصر الوجوب على الأربعة من غير زيادة . ومن قال : لعلة الاقتيات ، عدى الوجوب لجميع المقتات .

وأما عن الخلاف بين مَنْ قَصَرَ الوجوب على المقتات ، وبين مَنْ عَدَّاهُ إلى جميع ما تخرجه الأرض ، إلا ما وقع عليه الإجماع من الحشيش ، والحطب ، والقصب ، فسببه هو معارضة القياس لعموم اللفظ ، وهو قوله ﷺ : (في ما سقت السماء ...) (٣) للحديث ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ ۖ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَتَوَاتَىٰ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ ﴾ (٤) .

(١) ابن قدامة / للمغني (٥٣٤/٣) .

(٢) لنظر : الجصاص / أحكام القرآن (١٧٦/٤) .

(٣) أخرجه البخاري / صحيحه (كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء) (٢/٥٤٠) .

(٤٠٠/١) رقم (١٤١٢) ؛ ابن ماجة / سننه (كتاب الزكاة ، باب صدقة الزروع والثمار) .

(٥٨٠/١) رقم (١٨١٦) ؛ أبو داود / سننه (كتاب الزكاة ، باب صدقة الزرع) (١٠٨/٢) .

رقم (١٥٩٦) .

(٤) سورة الأنعام / آية (١٤١) .

وأما القياس ؛ فبناء ما بقيت من غير الأربعة المذكورة في الحديث عليها ،
بجامع الاقتنيات في كل منها ؛ وذلك أن المقصود من الزكاة سد الخلة ، ومعلوم أن هذا
لا يتأتى إلا فيما هو قوت .

فمن خصص العموم بهذا القياس أسقط الزكاة مما عدا المقتات ، ومن غلبَ
العموم ، أوجب الزكاة فيما عدا ذلك إلا ما أخرجه الإجماع (١) .

* وعلى ضوء هذا البيان ؛ فإن الزيتون مما اختلفوا في زكاته ، وذلك
لاختلافهم ؛ هل هو من لقوت أم لا ؟ ، وهل هو مما يذخر أم لا ؟ .

فذهب أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في القديم ، وأحمد من رواية ابنه صالح ،
إلى وجوب الزكاة في الزيتون ، وهو قول الزهري ، والأوزاعي ، والليث ، والثوري ،
وأبي ثور ، وهو مروى عن ابن عباس ؓ وقد أوجبوا الزكاة فيه لِعِلَلٍ مختلفة ، فأبو
حنيفة عَدَّه مما تثبت الأرض ، ومالك ، والشافعي في القديم عَدَّاه قوتاً ، وأحمد في
روايته هذه قد عَدَّه مُتَخَرِّعَ الغَلَّةِ ؛ لكون زينه يبقى ، وكذا حبه إذا أضيف إليه الملح
والخل (٢) .

وذهب الشافعي في الجديد إلى أنه لا زكاة في الزيتون ؛ لكونه ليس بقوت ،
بل هو من الإدام . ووافقه أحمد في رواية ، لكن لا لعل القوت ، بل لكونه لا يُذْخَرُ ،
فالحقه بالخضروات حُكْماً (٣) .

(١) انظر : ابن رشد / بداية المجتهد (٨٠/٣) .

(٢) انظر : الجصاص / أحكام القرآن (١٧٦/٤) ؛ الكاندهلوي / أوجز المسالك (٤٣/٦) ؛
الباجي / المنتقى (١٦٣/٢) ؛ الشافعي / الأم (٤١ ، ٤٠) ؛ السامري / المستوعب (٣/٢٥٤) .

(٣) انظر : النووي / المجموع (٤١٠/٥) ؛ الشافعي / الأم (٤١ ، ٤٠/٢) ؛ ابن قدامة /
المغني (٥٣٤/٣) ؛ السامري / المستوعب (٢٥٤/٣) ؛ القرطبي / فقہ الزكاة (٣٥١/١) ،
(٣٥٢) .

واستدل كل مذهب بأدلة إليك بيانها :

أولاً : أدلة المذهب الأول :

١. قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١).

وجه الدلالة :

نَكَرَتِ الْآيَةُ النَّخْلَ ، وَالزَّرْعَ ، وَالزَّيْتُونَ ، وَالرُّمَّانَ ، وَقَدْ أَحَقَّ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ دُونَ أَبِي حَنِيفَةَ الرُّمَّانَ بِالْخَضِرَوَاتِ ، وَأَسْقَطُوا مِنْهُ لِلزَّكَاةِ ، وَبَقِيَتْ (أَيْ الزَّكَاةُ) مُتَعَلِّقَةً فِيمَا سِوَاهُ ، ؛ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْآيَةِ هُوَ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ ؛ قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَقَتَادَةُ ، وَطَاوُوسٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالضَّحَّاكُ ، وَابْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمٍ .

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قَالَ : الْعَشْرُ ، وَنِصْفُ الْعَشْرِ (٢) .

وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ دُرْهَمٍ ، سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، قَالَ : " الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ " . وَبِمِثْلِهَا قَالَ الْآخَرُونَ الَّذِينَ نَكَّرْنَاهُمْ أَنْفَاءً (١) .

(١) سورة الأنعام / آية (١٤١) .

(٢) أخرجه للبيهقي/ السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب ما ورد في قوله تعالى " وآتوا حقه يوم حصاده " (٤/ ١٣٢) ؛ ابن شيبه / مصنفه (كتاب الزكاة ، باب قول الله تعالى : " وآتوا حقه يوم حصاده " وما جاد فيه (٧٦/٣) ؛ الطبري / جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٥٣/٨) .

وقد أحسن ابن العربي التعليق على الآية مبيناً وجه الدلالة منها مستوعباً الزيتون صنفاً من الأصناف التي تُزَكَّى ، وسأذكر نصاً ما قاله للفائدة.

قال رحمه الله : " وقد أفادت هذه الآية وجوب الزكاة فيما سَمَّى الله سبحانه ، وأفادت بيان ما يجب فيه من مخرجات الأرض التي أجملها في قوله : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ، وفسرها هاهنا ، فكانت آية البقرة عامة في المخرج كله مجملة في القدر . وهذه الآية خاصة في مخرجات الأرض مجملة في القدر ، فبينه رسول الله ﷺ الذي أمر أن يُبين للناس ما نزل إليهم ، فقال : (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ وَمَا سَقَى بِنَضْحٍ أَوْ دَالِيَةٍ نِصْفَ الْعُشْرِ) ؛ فكان هذا بياناً لمقدار الحق المجمل في هذه الآية ، وقال أيضاً ﷺ : (لَيْسَ فِيمَا ثَوْنٌ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مِنْ حَبٍّ أَوْ تَمْرٍ صَدَقَةً) ، فكان هذا بياناً للمقدار الذي يؤخذ منه الحق ، والذي يُسمى في السنة العلماء نصاباً " (١) .

وقال : " والذي لاح بعد التردد في مسالكة أن الله سبحانه لمَّا ذَكَرَ الإنسان بنعمه في المأكولات التي هي قَوَامُ الأبدان ، وأصل اللذات في الإنسان ، عليها تتبني الحياة ، وبها يتم طيب المعيشة ، عَدَدَ أصولها تتبناها على توابعها ، فذكر منها خمسة : الكرم ، والنخل ، والزرع ، والزيتون ، والرمان ؛ فالكرم والنخل : يؤكل في حالتين فاكهة وقوتاً. والزرع : يؤكل في نوعين؛ فاكهة محضه . وما لم ينكر مما يؤكل لا يخرج عن هذه الأقسام الخمسة .

(١) أخرجه البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب ما ورد في قوله تعالى "وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ" (١٣٢/٤) ؛ ابن أبي شيبة / مصنفه (كتاب الزكاة ، باب قول الله تعالى : "وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ" وما جاد فيه (٧٦/٣) ؛ والطبراني / المعجم الأوسط (٦/ ١٤٥) (٦٠٤١) .

(٢) ابن العربي / أحكام القرآن (٢/ ٢٨٢ ، ٢٨٣) .

فقال تعالى : هذه نعمتي فكلوها طيبة شرعاً بالحل ، طيبة حساً باللذة ، وآتوا الحق منها يوم الحصاد ، وكان ذلك بياناً لوقت الإخراج ، وجعل - كما أشرنا إليه - الحق الواجب مختلفاً بكثرة المؤونة وقِلَّتِها ، فما كان خفيف المؤونة قد تَوَلَّى الله سقيه ، ففيه العشر ، وما عظمت مؤونته بالسقي الذي هو أصل الإتيان، ففيه نصف العشر " (١).

اعترض عليه :

أن الآية تحكي حُكْمًا أَمَرَ الله به المؤمنين قَبْلَ أن تفرض عليهم الزكاة المعلومة، فكانوا إذا مرَّ بهم أحد يَوْمَ الحصادِ أو الجِذَالِ أطعموا منه . فعن ابن جريج، قال : قلت لعطاء : أرأيت ما حصدت من الفاكهة . قال : ومنها تَوْتِي ، وقال : مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَصَنْتَ تَوْتِي مِنْهُ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ، من نخلٍ ، أو عنبٍ ، أو حَبٍّ ، أو فواكه ، أو خضر ، أو قصب ، من كل شيء من ذلك . قلت لعطاء : أوجب على الناس ذلك كله ؟ قال : نعم ، ثم تلا ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ . قال : قلت لعطاء ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ هل في ذلك شيء مؤقت معلوم ؟ قال : لا . (٢) .

وفي رواية عن عبد الملك عنه في قوله ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، قال : يعطي من حصاده يومئذ ما تيسَّرَ ، وليس بزكاة (٣) .

وعن مجاهد ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : " إذا حصد أطعم ، وإذا أدخله البيدر، وإذا داسه أطعم منه " (١) .

(١) للمرجع السابق (٢/٢٨٤) .

(٢) انظر : الطبري / جامع البيان (٨/٥٥) .

(٣) الطبري / جامع البيان (٨/٥٥) .

ثم نسخ الله ذلك بالزكاة، فكان فيما أنبتت الأرض وسقي بمؤونة فالعشر، أو بغير مؤونة، فنصف العشر. وقد قال بالنسخ جلة من العلماء؛ منهم: ابن عباس، وابن الحنفية، وسعيد بن جببر، وإبراهيم النخعي، وانتصر له ابن جرير الطبري، فقال: "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: كان ذلك فرضاً فرضه الله على المؤمنين في طعامهم وثمارهم التي تخرجها زروعهم وغروسم، ثم نسخه الله بالصدقة المفروضة، والوظيفة المعلومة من العشر، ونصف العشر؛ وذلك أن الجميع مجمعون لا خلاف بينهم أن صدقة الحرث لا تؤخذ إلا بعد الدياس^(١)، والتقية، والتزيرة، وأن صدقة التمر لا تؤخذ إلا بعد الجفاف.

فإذا كان ذلك كذلك، وكان قوله جل ثناؤه ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ينبي عن أنه أمر من الله جل ثناؤه بإيتاء حقه يوم حصاده، وكان يوم حصاده، هو يوم جزه وقطعه، والحب لا شك أنه في ذلك اليوم في سنبله، والتمر وإن كان ثمر نخل أو كرم غير مستحكم جفوفه وبيسه، وكانت الصدقة من الحب إنما تؤخذ بعد دياسه وتزيرته وتقيقته كيلاً؛ والتمر إنما تؤخذ صدقته بعد استحكام بيبسه وجفوفه كيلاً، علم أن ما يؤخذ صدقة بعد حين حصده غير الذي يجب إيتاؤه المساكين يوم حصاده " (٢).

(١) المرجع السابق (٥٦/٨).

(٢) الدياس: من داس الطعام يدوسه دياساً فانداس، وداس الناس الحب، وأداسوه: نرسوه، والدائس الذي يدوس الطعام ويدقه ليخرج الحب منه، وهو الدياس. انظر: ابن منظور

/ لسان العرب (باب الدال، فصل الواو) (١٤٥٤/٢).

(٣) الطبري / جامع البيان (٥٩/٨).

وقال : " ومما يؤيد ما قلنا في ذلك من القول دليلاً على صحته ، أنه جل ثناؤه ، أتبع قوله ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ، وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ ومعلوم أن من حَكَمَ الله في عباده مذهباً فرض في أموالهم للصدقة المفروضة المؤقتة القدر ، أن القائم بأخذ ذلك ساستهم ورعاتهم . وإذا كان ذلك كذلك ، فما وجه نهى رب المال عن الإسراف في إيتاء ذلك ، والأخذ مجبر ، وإنما يأخذ الحق الذي فرض الله فيه " (١) .

وقال ابن حزم : " فوجدنا الآية لا متعلق لهم بها لوجوه : أحدها : أن السورة مكية ، والزكاة مدنية ، بلا خلاف من أحد من العلماء ؛ فبطل أن تكون أنزلت في الزكاة ؟ .

وقال بعض المخالفين : نعم هي مكية ؛ إلا هذه الآية وحدها ، فإنها مدنية ! .

قال أبو محمد : هذه دعوى بلا برهان على صحتها ، وتخصيص بلا دليل ، ثم لو صح لما كانت لهم في ذلك حجة ؟ لأن قائل هذا القول زعم : أنها نزلت في شأن ثابت بن قيس بن الشماس ؓ ؛ إذ جد ثمرته فتصدق منها حتى لم يبق له منها شيء ، فبطل أن يكون أريد بها الزكاة . والثاني : قوله تعالى فيها : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ .

ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن الزكاة لا يجوز إيتاؤها يوم الحصاد، بل تؤدى في الزرع بعد الحصاد ، والدرس ، والنزر ، والكيل ، وفي الثمار بعد اليبس، والتصفية، والكيل ؟ فبطل أن يكون ذلك الحق المأمور به هو الزكاة التي لا تجب إلا بعد ما ذكرنا !

(١) المرجع السابق الصفحة نفسها .

والثالث : قوله تعالى في الآية نفسها : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ ، ولا سرف في الزكاة ، لأنها محدودة ، ولا يحل أن تنقص منها حبة ولا تزداد أخرى .

فإن قيل : فما هذا الحق المفترض في الآية ؟

قلنا : نعم ، هو حق غير الزكاة ، وهو أن يعطي الحاصد حين الحصد ما طابت به نفسه ولا بد ، لا حد في ذلك ، هذا ظاهر الآية ! وهو قول طائفة من السلف : كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ... عن محمد بن سيرين ، وعن نافع ، عن ابن عمر في قول تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : " كانوا يعطون من اعتر بهم شيئاً سوى الصدقة " (١) .

رد ابن العربي قول النسخ ، بقوله : " وتحقيقه في نكتة بدیعة ، وهي أن القول في أنها مكية أو مدنية يطول ؛ فهبكم أنها مكية ؛ إن الله أوجب الزكاة بها إيجاباً مجملاً فتعين فرض اعتقادها ، ووقف العمل بها على بيان الجنس و القدر والوقت ، فلم تكن بمكة حتى تمهد الإسلام بالمدينة ؛ فوقع البيان ، فتعين الامتثال ، وهذا لا يفقهه إلا العلماء بالأصول " (٢) .

قلت : هو بعيد ، والأولى ما ذهب إليه القائلون بأن الحق في الآية غير الصدقة المعلومة سيما وقد تأيد بمأثور عن بعض السلف ، منهم ابن عباس ؓ ، ومحمد بن الحنفية ، وعطاء ، ومجاهد ، وابن جبير ، وإبراهيم وغيرهم ، يرشد أنه البذل للفقير والمسكين حين الجذاذ والحصاد .

٢. وقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ... ﴾ (٣) .

(١) ابن حزم / المحلى (٢٠/٤ ، ٢١) .

(٢) ابن العربي / أحكام القرآن (٢٨٥/٢ ، ٢٨٦) .

(٣) سورة البقرة آية (٢٦٧) .

وجه الدلالة :

أن الآية تدل على وجوب الزكاة في جميع الخارج من الأرض ثمرة وحباً ؛ وذلك لعموم قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ .

ولا يقال إن النفقة في الآية غير الزكاة. بل هي الزكاة وذلك من وجوه:

أحدها: أن النفقة وردت بمعنى الزكاة في غير موضع من كتاب الله ﷻ وهذه الآية واحد منها ، بدليل ما بعدها من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ إذ لو كانت صدقة تطوع لما نُعتت بالخبث ، ولكان صاحبها محموداً وإن أخرجها من أرذل ماله، مع اعتقادنا أنه لو أخرجها من طيب ماله لكان أولى وأحسن وأعظم أجراً . وبدليل قوله تعالى : ﴿ وَلَسْتُمْ بِأَخْنِيهِ إِلَّا أَنْ تَغْمِضُوا فِيهِ ﴾ فإنه يرشد إلى وجوب النفقة ؛ لأن الإغماض إنما يكون في اقتضاء الدين للواجب ، أما ما ليس بواجب فكل ما أنفقهُ فهو فضلٌ ورنجٌ ، فلا إغماض فيه ^(١) .

ومنها قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ، ولا يخفى أن النفقة في الآية هي الصدقة الواجبة ، وذلك لترتب العذاب

على من تركها ، ومعلوم أنه لا عذاب ولا وعيد إلا على ترك واجب أو فعل محرم .

اعترض عليه :

لا نسلم أن الزكاة تثبت في جميع الخارج من الأرض ، ولا نسلم أن عموم اللفظ قد أريد منه ظاهر معناه ؛ فكم من لفظ في القرآن عام الظاهر له

(١) انظر: الجصاص/أحكام القرآن (٤/١٧٧ - ١٧٩)؛ ابن العربي / أحكام القرآن (٢/٧٨٥).

به الخصوص ، وقد صرح بذلك الشافعي في رسالته فقال : " باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر يُراد به كُله الخاص " (١) . وقال : " باب ما نزل عاماً دلت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص " ، وأيد ذلك ببعض الأمثلة من كتاب الله (٢) .

وأن ما استدللتم به من قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ من هذا القبيل ؛ يرشد إليه فعل النبي ﷺ فإنه التزم الصدقة في بعض أصناف الخارج من الأرض دون أصناف؛ فلو كان العموم مراداً للشارع لفعله ﷺ ؛ لأنه المبين عن الله مراده من كلامه ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ . فلما لم يفعل إلا في أصناف معينة ، دل ذلك أن العموم ليس مراداً ، وأن الوجوب يتعلق بما أخرجه النبي ﷺ من أصناف الخارج من الأرض دون غيره ، وما سواه فحكمه الاستحباب ليس أكثر ، ويتأكد ما قلنا بفهم السلف ﷺ فقد روى الطبري في تفسيره بسنده عن محمد بن سيرين ، عن عبيد ، قال : سألت علياً صلوات الله عليه عن قول الله ﷻ ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ قال : " يعني من الحب والتمر وكل شيء عليه زكاة " (٣) .

وعن مجاهد قوله ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ قال : " النخل " (٤) . وعن السدي ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ قال : " هذا في التمر والحب " (٥) .

(١) انظر : الشافعي / الرسالة (ص ٥٨) .

(٢) انظر : المرجع السابق (ص ٦٤) .

(٣) الطبري / جامع البيان (٨١/٣) .

(٤) أخرجه البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب زكاة التجارة) (١٤٦/٤) .

ثم أين أنتم من سبب النزول ، فقد أخرج الحاكم عن سهل بن حنيف قال: أمر رسول الله ﷺ بصدقة ، فجاء رجل من هذا السحل (قال سفيان : يعني الشيص) فقال رسول الله ﷺ : (من جاء بهذا ؟) وكان لا يجيء أحد بشيء إلا نُسب إلى الذي جاء به ، فنزلت : ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ ، ونهى رسول الله ﷺ عن لونين من التمر أن يؤخذا في الصدقة: الجعور (٢) ولون حَبِيق (٣) ، قال الزهري: واللونين من تمر المدينة (٤).

أما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٥) فلا علاقة لها بالخارج من الأرض فتأمل .

٣. عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : ﴿ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى السَّوَانِي أَوْ النَّضْحُ نِصْفُ الْعُشْرِ ﴾ (٦) .

(١) الطبري / جامع البيان (٨١/٣) .

(٢) الجعور : ضرب من الدقل يحمل رطباً صغاراً لا خير فيه . انظر : ابن الأثير / النهاية (٢٧٦/١) .

(٣) حَبِيق : نوع من أنواع التمر ردي منسوب إلى حبيب ، وهو اسم رجل . انظر : ابن الأثير / النهاية (٣٣١/١) .

(٤) أخرجه الترمذي / سننه (كتاب التفسير ، باب تفسير قوله تعالى " ولا تيمموا الخبيث من .. " (٨٢/١١) ؛ الحاكم / المستدرک (كتاب التفسير) (٥٥٩/١) (١٤٦٣) ؛ والطبراني / المعجم الكبير (٧٦/٦) ؛ وقال مقبل بن هادي الوادعي حديث حسن . انظر : الوادعي / الصحيح المسند (ص ٤٨ ، ٤٩) .

(٥) سورة التوبة آية (٢٤) .

(٦) أخرجه البخاري / صحيحه (كتاب الزكاة ، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري) (٥٤٠/٢) ؛ أبو داود / سننه (كتاب الزكاة ، باب صدقة الزرع) (٢/٢٩١) ؛ الترمذي / سننه (كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار

وفي رواية البخاري : ﴿ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ وَمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ ﴾ (١) .

وفي رواية ابن أبي شيبه والدارقطني والبيهقي عنه : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن إلى الحارث بن عبد كلال ومن معه من اليمن من معافر وهمدان : ﴿ أن على المؤمنين صدقة العقار عشر ما سقت العين وسقت السماء ، على ما سقى الغرب نصف العشر ﴾ (٢) .

وجه الدلالة :

أن الحديث يعم كل ما تخرجه الأرض ، ويدخل في عموم الزيتون ؛ فإن كان يسقى بماء السماء والنهر أو كان عثرياً ففيه العشر ، وإن كان بالنضح فنصف العشر (٣) .

وغيرها (٢٩١/٣) (٦٤٠) ؛ النسائي / سننه (كتاب الزكاة ، باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر) (٤٣/٥) ؛ ابن ماجه / سننه (كتاب الزكاة ، باب صدقة الزروع والثمار) (٥٧٩/٢) (١٨١٦) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) أخرجه ابن حبان / صحيحه (كتاب التاريخ ، باب كتب النبي ﷺ) (٥٠١/١٤) (٦٥٥٩)؛ وقال شعيب الأرنؤوط إسناده ضعيف ولكن يشهد لقوله "أن على المؤمنين صدقة العقار عشر ما سقت العين وسقت السماء على ما سقى الغرب نصف العشر" حديث ابن عمر عند البخاري (١٤٨٣) ، والترمذي (٦٤٠) وأبي داود (١٥٩٦) ... انظر تعليق الشيخ علي صحيح ابن حبان (٥٠٢/١٤) ؛ وأخرجه الحاكم / المستدرک (٥٥٢/١) ؛ البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة) ، باب كيف فرض الصدقة (٨٩/٤) (١٣٠) ؛ النسائي مختصراً/سننه (كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمر بن حزم واختلاف الناقلين) (٨٥٣) . وقال الألباني ضعيف ، انظر ضعيف سنن النسائي .

(٣) انظر : الجصاص / أحكام القرآن (١٧٩/٤) ؛ ابن العربي / أحكام القرآن (٢٨٦/٢) .

اعترض عليه :

أن الحديث جاء لبيان القدر الواجب إخراجه مما تجب فيه الزكاة من نبات الأرض بحال الموجب فيه ، وليس المراد منه العموم ، إذ كيف يراد عمومه ، وقد ورد في السنة ما يخصص الزكاة في أصناف معينة من الحب والتمر .

رد عليه : أن الحديث جاء للعموم في كل مسقي ، ولتفصيل قدر الواجب باختلاف حال الموجب فيه، ولا تعارض بينهما؛ حتى يمتنع اجتماعهما في نص (١) .

قلت: لو كان ما ذكرتموه في الرد مراداً لفعله رسول الله ﷺ وأصحابه ، لكنهم لم يفعلوه !! .

٤. وعن الأوزاعي أن ابن شهاب الزهري ، قال : " مضت السنة في زكاة الزيتون أن تؤخذ ممن عصر زيتونه حين يعصره فيما سقت السماء والأنهار أو كان بعلاً العشر ، وفيما سقي برشاء للناضح نصف العشر " (٢) .

اعترض عليه : أنه موقوف لا يعلم اشتهاؤه ، ولا يحتج به على الصحيح .

قال البيهقي : " وحديث معاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري ﷺ أعلى وأولى أن يؤخذ به ، يعني روايتهما أن النبي ﷺ قال لهما لما بعثهما إلى اليمن: ﴿ لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة : الشعير ، والحنطة ، والتمر ، والزبيب ﴾ (٣) .

(١) انظر : لين العربي / أحكام القرآن (٢/٢٨٦) .

(٢) البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب ما ورد في الزيتون) (٤/١٢٥) .

(٣) البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير النخل والعنب) (٤/١٢٥) .

٥. وعن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنه قال : " فِي الزَّيْتُونِ الْعُشْرُ " (١) .

اعترض عليه : أنه ضعيف لا تقوم به حجة (٢) .

٦. وعن عطاء الخراساني ، أن عمر بن الخطاب لما قدم الجابية ، رفع إليه أصحاب رسول الله ﷺ أنهم اختلفوا في عشر الزيتون ، فقال عمر : " فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق حبه ، عصره ، وأخذ عُشْرَ زَيْتِهِ " (٣) .

اعترض عليه :

أنه ضعيف. قال البيهقي : "إسناده منقطع، وراويها ليس بقوي" (٤).

٧. وعن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أخذ من الزيتون الصدقة من كل خمسة أوسق من زَيْتِهِ من عشرة أمداد مدياً (٥) .

اعترض عليه :

قال أبو عبيد : " لا نراه محفوظاً ؛ لأن الليث يحدثه ، عن عقيل ، عن ابن شهاب موقوفاً عليه ، ولا يرفعه إلى عمر ، ولو كان أيضاً محفوظاً ما كان ليصح ؛ لأنه مرسل عن ابن شهاب ، عن عمر " (٦) .

٨. وعن رجاء بن أبي سلمة ، قال : "سألت يزيد بن جابر عن الزيتون، فقال : عَشْرُهُ عمر بن الخطاب بالشام " (٧) .

(١) انظر : البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب ما ورد في الزيتون) (١٢٥/٤) ؛ ابن أبي شيبة / مصنفه (كتاب الزكاة ، باب في الزيتون فيه الزكاة أم لا) (٣٧٣ / ٢) (١٠٠٤٧) .

(٢) النووي / المجموع (٤١٣/٥) .

(٣) البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب ما ورد في الزيتون) (١٢٦/٤) .

(٤) انظر : البيهقي / السنن الكبرى (١٢٦/٤) .

(٥) انظر : أبو عبيد / الأموال (ص ٥٢١) .

(٦) انظر : أبو عبيد / الأموال (ص ٥٣٦) .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة/مصنفه (كتاب الزكاة، باب في الزيتون فيه الزكاة أم لا) (٣٣/٣) .

اعترض عليه : أن الأثر ضعيف للانقطاع ما بين يزيد بن جابر ، وعمر بن الخطاب .

ثانياً : أدلة المذهب الثاني :

١. قال الله تعالى : ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (١) .

وجه الدلالة من وجهين :

الأول : أن الله تعالى ذكر الزيتون والرمان ، ولا زكاة في الرمان عند الأكثرين أبي حنيفة ، فلزم - بسبيل المجاورة - أن يكون الزيتون كذلك .

قال الشافعي : " ولا زكاة في الزيتون لقوله تعالى : ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ ﴾ فقرنه مع الرمان ، ولا زكاة فيه " فلا زكاة في الأول (٢) .

وقال ابن قدامة : " ولأنه (أي الزيتون) لا يُدْخَرُ يَابِسًا فهو كالخضروات ، والآية لم يُرِدْ بِهَا الزَّكَاةَ ، لأنها مكية ، والزكاة إنما فرضت بالمدينة ، ولهذا ذكر الرمان ولا عشر فيه " (٣) .

اعترض عليه :

بأن (الحق) في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ... ﴾ متعلق بكل الأصناف

(١) سورة الأنعام آية (١٤١) .

(٢) انظر : القرطبي / أحكام القرآن (١٠٣/٧) وقد عزاه للشافعي .

(٣) ابن قدامة / المغني (٥٣٤/٣) .

المذكورة في الآية ، غير أن النبي ﷺ خصها بما بقيت ويدخر ، فخرج بذلك الرمان ، وبقي ما عداه تحت حكم العموم .

قال أبو بكر ابن العربي : " فأما الرمان فإنه أُخْرِجَ عند مالكٍ بأنه لَا يُدْخَرُ ، وأُخْرِجَ من عموم الآية والحديث (فيما سقت السماء ..) ما لا يدخر ، بأن النبي ﷺ ما كان يأخذ من البقول زكاةً مع كثرته في حضرته وجواره وطاعته" (١).

أما أبو حنيفة ، فقد أفاد أن الآية على عمومها لم يخصصها شيء ، ولذلك فإنه يرى الزكاة في كل مخرج الأرض زرعاً أو ثمرةً حتى الرمان ففيه الزكاة .

قال الجصاص : " إن الله تعالى قَدْ ذَكَرَ الزَّرْعَ بلفظ عموم ينتظم كـ (سائر) أصنافه ، ونكر النخل والزيتون والرمان ، ثم عَقَّبَهُ بقوله ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ وهو عائد إلى جميع المذكور ، فمن ادَّعى خصوص شيء منه ، لم يسلم له ذلك إلا بليل ، فوجب بذلك إيجاب الحق في الخضر وغيرها وفي الزيتون والرمان .

فإن قيل : إنما أوجب الله تعالى هذا الحق فيما ذكر يوم حصاده ، وذلك لا يكون إلا بعد استحكامه ومصيره إلى حال تبقى ثمرته .

فأما ما أخذ منه قبل بلوغ وقت الحصاد من الفواكه الرطبة ، فلم يتناولها اللفظ ، ومع ذلك فإن الزيتون والرمان لا يحصدان ، فلم يدخل في عموم اللفظ .

قيل له : الحصاد ، اسم للقطع والاستئصال ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ ﴾ ، وقال النبي ﷺ يوم فتح مكة ﴿ ترون أوباش قريش ،

(١) ابن العربي / عارضة الأحوذى (١٠٩/٣) .

لحصدهم حصداً ﴿ ، فيوم حصاده هو يوم قطعه ، فذلك قد يكون في الخضر ، وفي كل ما يقطع من الثمار عن شجرة ، سواء كان بالغاً أو أخضر رطباً ، وأيضاً قد أوجبت الآية العشر في ثمر النخيل عند جميع الفقهاء بقوله تعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ فدلّ على أن المراد يوم قطعه لشمول اسم الحصاد لقطع ثمر النخيل . وفائدة ذكر الحصاد هاهنا أن الحق غير واجب إخراج به بنفس خروجه وبلوغه حتى يحصل في يد صاحبه ، فحينئذ يلزمه إخراج به ، وقد كان يجوز أن يتوهم أن الحق قد يلزمه بخروجه قبل قطعه وأخذه ، فأفاد بذلك أن عليه زكاة ما حصل في يده دون ما تلف منه ولم يحصل منه في يده " (١) .

قلت : هذا غريب ؛ إذ كيف لأحد أن يقرر وجوب الزكاة في جميع أصناف الخارج من الأرض ، دون الرجوع إلى أقوال النبي ﷺ وأفعاله ، وأقوال الصحابة وأفعالهم التي تتعلق بذلك . فأين هؤلاء مما رواه سفيان قال: بعث الحجاج بموسى بن المغيرة على الخضر والسود ، فأراد أن يأخذ من الخضر الرطاب والبقول ، فقال موسى بن طلحة عندنا كتاب معاذ عن رسول الله ﷺ ﴿ أَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْتَنِ . قَالَ : فَكَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : صَنَقَ ﴾ (٢) .

وفي رواية من طريق عطاء بن السائب قال : أراد موسى بن المغيرة أن يأخذ من خضر أرض موسى بن طلحة فقال له موسى بن طلحة : ﴿ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَضِرِ شَيْءٌ ، وَرَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : وَكَتَبُوا بِذَلِكَ إِلَى الْحَجَّاجِ ، فَكَتَبَ الْحَجَّاجُ أَنَّ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ أَعْلَمَ مِنْ مُوسَى بْنِ الْمُغِيرَةِ ﴾ (٣) .

(١) الجصاص / أحكام القرآن (٤/ ١٧٧ ، ١٧٨) .

(٢) أخرجه البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب الصدقة فيما يزرعه الأميون) (٤/ ١٢٩) .

(٣) ذكره الألباني / الإرواء ، انظره (ص ٢٧٩) .

قال الألباني : " قلت : فلولاً أن الحديث صحيح عند موسى بن طلحة لما احتج به إن شاء الله . وللحديث طرق أخرى متصلة ، ولقد اقتضرت هنا على أقواها ، فمن أراد الاطلاع على سائرهما فليراجع (نصب الراية) و (التخليص) و (نيل الأوطار للشوكاني) ، وقد ذهب فيه إلى تقوي الحديث وطرقه ونقله عن البيهقي وهو الحق " (١) .

وروى البيهقي وابن الجارود بسندهما ، وعن موسى بن طلحة : ﴿ أن معاذاً لم يأخذ من الخضروات صدقة ﴾ . وقال الألباني صحيح (٢) .

وروى الأثرم بسنده عن سفيان بن عبد الله الثقفي ﴿ أنه كتب إلى عمر وكان عاملاً له على الطائف أن قبلة حيطاناً من الفرسك (الخوخ) والرمان ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافاً ، فكتب يستأمر في العشر ، فكتب إليه عمر : " أن ليس عليها عشر ، هي من العضاة كلها ، فليس عليه عشر ﴾ (٣) .

وعن عاصم بن ضمرة عن علي ، قال : ﴿ ليس في الخضر شيء ﴾ (٤) .

وقال البيهقي : " وهذا قول مجاهد ، والحسن ، والنخعي ، وعمر بن دينار ، ورويناه عن الفقهاء السبعة من تابعي أهل المدينة " (٥) .

(١) انظر : الألباني / الإرواء (٢٧٦/٣) .

(٢) انظر المرجع السابق (٢٧٦/٣) .

(٣) أخرجه البيهقي / السنن الكبرى (كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ صدقة شيء من الشجر غير النخل والعنب) (١٢٥/٤) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة / مصنفه (كتاب الزكاة ، باب في الخضر من قال ليس فيها زكاة) (٢٣/٣) .

(٥) أخرجه البيهقي / السنن الكبرى (١٢٥/٤) .

فعن سفيان عن المغيرة قال : سمعت مجاهداً وإبراهيم وهما جالسان يقولان : « ليس في البقول ، ولا في التفاح ، ولا في الخضر زكاة » (١).

وعن حصين عن مطرف ، قال : سألت الحكم عن الفصافص (٢) ، والأقطان (٣) ، والسماسم ، فقال : " ليس فيها شيء ، قال : الحكم فيما حفظنا عن أصحابنا أنهم كانوا يقولون : وليس في شيء من هذا زكاة إلا الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب " (٤).

وعن ابن جريج ، قال : قال عطاء : " ليس في البقول ، والقصب ، و الحرير ، والقتاء ، والكرفس ، والفواكه ، والتفاح ، والتين ، والرمان ، والمرسك ، والفاكهة يُعد كلها مما فيه صدقة " (٥).

والمرسك : الإجاص ، والكرفس : القطن ، والأترج : الموملي (٦).

- فإذا تبين هذا ، عرفت أن ما ذهبوا إليه لا ينهض في تقرير زكاة الزيتون وسائر الخارج من الأرض إلا ما خصه للدليل كما سيأتي إن شاء الله .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة/مصنفه (كتاب الزكاة ، باب في الخضر من قال ليس فيها شيء) (٣٢/٣) .

(٢) الفصافص : جمع فصيصة : وهي الرطوبة من علف الدواب . ابن الأثير /النهاية (٣) / (٤٥١) .

(٣) الأقطان: هي الحبوب التي تنخر كالحمص والعدس والترمس، وتشتهر بالقطنية . انظر : ابن منظور / لسان العرب (باب القاف ، فصل الطاء) (٣٦٨٣/٥) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة / مصنفه (كتاب الزكاة ، باب في الخضر من قال ليس فيها شيء) (٣٢/٣) .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة / مصنفه (كتاب الزكاة ، باب في الخضر من قال ليس فيها زكاة) (٣٢/٣) .

(٦) انظر : ابن أبي شيبة / مصنفه (٣٢/٣) .

الثاني : أن الحق في قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ مصروف إلى الصدقة من غير الزكاة ، قاله عطاء ، ومجاهد ، وابن سيرين ، وإبراهيم ، وميمون بن مهران ، ويزيد بن الأصم ، وقول لسعيد .

فعن عطاء في قوله ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ ، قال : " يُعْطَى مِنْ حَصَادِهِ يَوْمَئِذٍ مَا تَيْسَرُ ، وَلَيْسَ بِالزَّكَاةِ " .

وفي لفظ: قال: "ليس بالزكاة ، ولكن يطعم من حضره ساعتئذٍ حصدة" . وعن مجاهد قال : "يطعم الشيء عند صرفه" . وعن ميمون بن مهران ، ويزيد ابن الأصم " كان أهل المدينة إذا صرفوا يجيئون بالعنق ^(١) ، فيضعون في المسجد ، ثم يجيء السائل فيضربه بعصاه فيسقط منه " .

وفي لفظ : " كان الرجل إذا جَدَّ النخل يجيء بالعنق ، فيعلقه في جانب المسجد ، فيأتيه المسكين فيضربه بعصاه ، فيأكل ما يتناثر منه " ^(٢) .

اعترض عليه :

بما قاله الجصاص: " وأما من جعل هذا الحق ثابت الحكم غير منسوخ ، وزعم أنه حق آخر غير العشر يجب عند الحصاد، وعند الدياس ، وعند الكيل ، فإنه لا يخلو قوله من أحد معنيين: إما أن يكون مراده عنده الوجوب، أو النذب ، فإن كان ندباً عنده ، لم يَسْغُ له ذلك إلا بإقامة الدلالة عليه ، إذ غير جائز صرف الأمر عن الإيجاب إلى النذب إلا بدلالة ؛ وإن رآه واجباً ، فلو كان كما زعم لوجب أن يَرَدَّ النخلُ به متواتراً لعموم الحاجة إليه ، ولكان لا أقل من أن يكون نقله في نقل وجوب العشر ونصف العشر ، فلما لم يَعْرِفْ ذلك عامةً

(١) العنق : بالكسر العرجون بما فيه من الشماريح ، والعنق : بالفتح النخلة . انظر : ابن الأثير / النهاية (١٩٩/٣) .

(٢) الطبري / جامع البيان (٥٥/٨ - ٥٧) .

السلف والفقهاء ، علمنا أنه غير مراد ، فثبت أن هذا الحق هو العشر ، ونصف العشر الذي بيّنه رسول الله ﷺ " (١).

يَرُدُّ عَلَيْهِ :

بما أوردناه على اعتراضهم الذي ذكروا على الوجه الأول فتأمله .

٢. عن أبي موسى ، ومعاذ بن جبل ، أن رسول الله ﷺ بعثهما إلى اليمن ، فأمرهما أن يعلما الناس أمر دينهم ، فقال : ﴿ لَا تَأْخُذَا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ : الْأَرْبَعَةِ : الشَّعِيرِ ، وَالْحَنْطَةِ ، وَالزَّبِيبِ ، وَالتَّمْرِ ﴾ .

وفي رواية عنهما : أنهما حين بعثهما إلى اليمن ، لم يأخذا إلا من الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .

وفي رواية عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري أنه لما أتى لم يأخذ الصدقة إلا من الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .

وفي رواية : قال : عندنا كتاب معاذ عن النبي ﷺ أنه إنما أخذ الصدقة من الحنطة ، والشعير ، والزبيب ، والتمر .

وفي رواية : قال : أمر رسول الله ﷺ معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ الصدقة من الحنطة ، والشعير ، والنخل ، والعنب (٢).

وجه الدلالة :

أفاد الحديث برواياته حصر الزكاة في الأصناف الأربعة ، ولو كانت في غيرها لبيّنه رسول الله ﷺ ، ولعل الحكمة في ذلك أنها قوت للقوم الذي كانوا يَدَّخِرُونَهُ وَقَتَّذ .

(١) الجصاص / أحكام القرآن (١٧٧/٤) .

(٢) انظر: الألباني/ إرواء الغليل (٢٧٦/٣ - ٢٨٠) ؛ الشافعي/ الأم (كتاب الزكاة) (٣٤/٢) .

قال الشافعي : " ولا يؤخذ من شيء من الشجر غير النخل ، والعنب ، فإن رسول الله ﷺ أخذ الصدقة منهما ، وكانا قوتاً " (١) .

وقال في موضع آخر : " لا زكاة في شيء من الثمار غير التمر ، والعنب ؛ لأن النبي ﷺ أخذ الصدقة منهما ، وكانا قوتاً بالحجاز يُدْخَرُ " (٢) .

ولما كانت هذه الأصناف الأربعة تشترك في القوت والادخار فقد ألحق كثير من العلماء منهم : المالكية والشافعية والحنابلة في رواية المذهب ألحقوا بها غيرها مما تتحقق فيه علة القوت والادخار .

ولا يخفى أن الزيتون ليس مما يقبض ويدخر ، فإنه يلحق بالخضر ، كما ذكر الإمام أحمد في رواية المذهب ، وإن زيتته من الإدام لا من القوت كما ذكر الشافعي في الجديد .

قال أبو عبيد : " ومع هذا ، إن الأحاديث التي ذكرناها في باب صدقة ما تُخْرِجُ الأرض عن ابن عمر ، وأبي موسى الأشعري ، وعن شريح ، والشعبي ، وإبراهيم ، والحسن ، حين ذكروا الأصناف التي تجب فيها الصدقة مما تخرج الأرض فسموها وأسقطوا الصدقة عما وراء ذلك ، فقد تبين أنهم لم يروا في الزيتون شيئاً ، فصار هذا رأي هؤلاء جميعاً مع الحديث المرفوع " (٣) .

اعترض عليه :

بأن الزيتون من أعظم القوت ، وأفضل المطعوم والمشروب ، وأنه يدخر زيتاً ، ويدخر حباً .

(١) البيهقي / معرفة السنن والآثار (١١٥/٦)

(٢) القرطبي / تفسيره (١٠٣/٧)

(٣) أبو عبيد / الأموال (ص ٥٣٦ . ٥٣٧)

على أن الزكاة تؤخذ من كل نوع عند انتهائه باليبس فيما ييبس ،
وانتهائه بالطيب فيما لا ييبس كالخضر ؛ ولذلك إذا كان الرطب لا يثمر ،
والعنب لا يترتب ، تؤخذ الزكاة منهما على حالهما ، ولو لم تكن الفاكهة
الخشيرية أصلاً في اللذة ، وركناً في النعمة ، ما وقع الامتتان بها في الجنة ؛
ألا تراه وصف جمالها ولنتها فقال : ﴿ فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ ، فنكر
النخل أصلاً في المققات ، والرممان أصلاً في للخضروات . أوكنا ينظرون إلى
وجه امتنانه على العموم لنا ولأنعامنا بقوله ﴿ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ، ثُمَّ شَقَقْنَا
الْأَرْضَ شَقًّا ، فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ، وَعِنَبًا وَقَضْبًا ، وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ، وَحَدائقَ غُلَبًا ﴾ (١) (٢) .

قلت: الأولى فهم الآية على ضوء من أقوال وأفعال النبي ﷺ وأصحابه؛
لأن الله تعالى قد أقام نبيه مبيناً مراد كلامه ، وأن للصحابة الأصفى سريرة ،
والأرق فؤاداً ، والأزكى نفساً ، والأرسخ علماً ، والأدق فهماً لمراد الشارع،
وأسرار شريعته قد أخرجوا الزكاة من كل صنف تتحقق فيه العلة.

* وقد أفاد ابن حزم أن تحديدها في اللقوت والادخار قول لا برهان
على صحته لا من القرآن ولا من السنة ولا من الإجماع ، ولا يعلم أن أحداً من
السلف قد قال به ، ثم قال : " أنه (أي الشافعي) في القديم قاس على البر
والشعير كل ما يتقوت من الثمار ! فإن البلوط ، والتين ، والقسطل ، وجوز الهند
أقوى وأشهر في التقوت من الزبيب بلا شك ؛ فما علمنا بلداً يكون قوت أهله
الزبيب صريقاً ، ونعلم بلداً ليس قوتها إلا القسطل ، وجوز الهند ، والتين صريقاً ؛
وكذلك البلوط ، وقد يعمل منه الخبز والعصيدة ؛ فظهر فساد هذا القول ! .

(١) سورة عبس الآيات (٢٥-٣٠) .

(٢) انظر : ابن العربي / أحكام القرآن (٢/ ٢٨٤ - ٢٨٧) .

وأما قول مالك فأشد وأبين في البعد ، لأنه إن كانت علة النقوت ، فإن القسطل ، والبُلوط، والتين ، وجوز الهند ، واللفت ، بلا شك أقوى في النقوت من الزيت ، ومن الزيتون، ومن الحمص ، ومن العدس ، ومن اللوبياء .
والعجب كله إيجابه الزكاة في زيت الفجل ! وهو لا يؤكل ، وإنما هو للوقيد خاصة ؛ ولا يعرف إلا بأرض مصر فقط .

وأخبرني ثقة في نقله وتمييزه أن المسمى بمصر فجلاً يعمل منه الزيت الذي رأى مالك فيه الزكاة : هو النبات المسمى عندنا بالأنجلس (اللبشتر) وهو نبات صحراوي لا يغترس أصلاً .

ولم ير الزكاة في زيت نريعة الكتان ، ولا في زيت السمسم ، وزيت الجوز ، وزيت الهكران ، وزيت الزنبوج ، وزيت الضرو ، وهذه تؤكل ويوقد بها ، وهي زيوت خراسان، والعراق ، وأرض المصامدة ، وصقلية ؟ .

ولا متعلق لقوله في قرآن ولا في سنة صحيحة ، ولا في رواية سقيمة ، ولا من دليل إجماع ، ولا من قول صاحب ، ولا من قياس ، ولا من عمل أهل المدينة ؛ لأن أكثر ما رأى فيه الزكاة ليس يعرف بالمدينة ؟

وما نعرف هذا القول عن أحد قبله : فظهر فساد هذا القول جملة ، وبالله تعالى التوفيق " (١) .

خاتمة البحث :

بعد هذا العرض المفصل لأدلة كل مذهب يبدو لي وجاهة ما ذهب إليه الإمام الشافعي في الجديد ، والإمام أحمد في رواية هي المذهب عند الحنابلة من عدم وجوب الزكاة في الزيتون، وذلك لاعتمادهم على فعل النبي ﷺ وأصحابه .

(١) ابن حزم / المحلى (١٧/٤ ، ١٨)

ولقد أحسن الإمام أبو عبيد القول في كتابه (الأموال) فيما يخص المسألة منتصراً لهذا المذهب فقال : " وكذلك الزيتون : لا صدقة فيه ، مثلها مثل الخضر ؛ لأنه بها أشبه منه بالأطعمة التي سنّ رسول الله ﷺ فيها الصدقة من البر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، ولا أراه - أيضاً - يشبه القطاني التي أوجب فيها الصدقة من أوجبها ؛ لأن تلك يابسة تنخر ، وهذا رطب يفسد ويتغير ، فإن كان يشبه منها شيئاً فليس هو بشيء أشبه منه بالسمسم ، وذلك أنها جميعاً تؤكل ثمرتها ، ويؤتكم بعصيرها .

وقد بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن ، وهو معدن السمسم ، فلم يبلغنا أنه أمره في حبه ولا دهنه بشيء ، وكذلك الزيت لم يأتنا عنه ﷺ أنه أوجب فيه شيئاً ، وقد كان يعرفه ويستحبه في طعامه ، ويأمر بالادهان به ، فيما يروى عنه ، وقد نزل ذكره في القرآن ، فلم يسن فيه رسول الله ﷺ سنة علمناها ، ولا ذكره في شيء من كتب صدقاته حين ذكر الثمار ، وعشور الأرضين . فالزيتون عندنا مما عفا عنه ، كعفوه عن الخضراوات والفواكه " (١) .

والله أعلم .

(١) أبو عبيد / الأموال (٥٣٥ ، ٥٣٦)